

UKJAES

University of Kirkuk Journal
For Administrative
and Economic Science

ISSN:2222-2995 E-ISSN:3079-3521

University of Kirkuk Journal For
Administrative and Economic Science



Mahmood Hatim Fahad. Measuring the impact of deposit insurance on financial development using the FMOLS methodology: Jordan case study. *University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science* (2025) 15 (2):231-242.

Measuring the impact of deposit insurance on financial development using the FMOLS methodology: Jordan case study

Hatim Fahad Mahmood ¹

¹ University of Kirkuk - College of Administration and Economics, Kirkuk, Iraq

hatimfahad@uokirkuk.edu.iq ¹

Abstract: the study aims to verify the impact of the existence of the Deposit Insurance Institution in promoting financial development in Jordan. The time period of the study was 2002-2022, which is the period when the Jordan Deposit Insurance Corporation started working and insuring bank deposits, for the purpose of measuring the above effect, the fully modified Least squares methodology (FMOLS) was used due to the features it carries as well as its suitability with the specificity of the study. The dependent variable was represented by the Financial Development Index (FDI), while the independent variables were represented by the number of fully insured depositors, the number of partially insured depositors, and the GDP growth in Jordan. One of the most important findings of the study is that fully insured deposits negatively affect financial development, while partially insured deposits enhance financial development in Jordan as a result of its positive impact on financial development.

Keywords: financial development, deposit Insurance, (FMOLS).

قياس أثر ضمان الودائع في التنمية المالية باستخدام منهجية (FMOLS): دراسة حالة الأردن

م. د. حاتم فهد محمود ¹

¹ جامعة كركوك – كلية الإدارة والاقتصاد، كركوك، العراق

المستخلص: يهدف البحث الى التحقق من أثر وجود مؤسسة ضمان الودائع في مفاصل الجهاز المصرفي الأردني ومدى تأثيرها في تعزيز التنمية المالية. وقد تمثلت الحدود الزمنية للبحث بالمدة ٢٠٢٢-٢٠٠٢ وهي المدة التي شرعت فيها مؤسسة ضمان الودائع الأردني العمل والتأمين على الودائع المصرفية. بهدف قياس الأثر أعلاه تم اللجوء الى منهجية المربعات الصغرى المصححة كلياً (FMOLS) (Fully Modified Least Squares) نظراً للميزات التي تحملها فضلاً عن تناسبها مع حالة البحث. وقد تمثل المتغير المعتمد بمؤشر التنمية المالية، في حين تمثلت المتغيرات المستقلة بكل من عدد المودعين المضمونة ودائعهم كلياً وعدد المودعين المضمونة ودائعهم جزئياً، فضلاً عن نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأردن. ومن أهم النتائج التي توصلت اليها البحث أن التأمين الكلي للودائع يؤثر سلباً في التنمية المالية، في حين أن التأمين الجزئي للودائع تعزز التنمية المالية في الأردن كنتيجة لتأثيره الإيجابي في التنمية المالية.

الكلمات المفتاحية: التنمية المالية، ضمان الودائع، المربعات الصغرى المصححة كلياً (FMOLS).

Corresponding Author: E-mail: hatimfahad@uokirkuk.edu.iq

المقدمة

تعمل الإدارات الاقتصادية على استكمال البناء المؤسسي وتطويره، ورفع مستوى أدائه وكفاءته، بشكل يصب في نهاية المطاف نحو تحقيق أقصى فاعلية ممكنة لكل مفصل من مفصلات المؤسسات المساهمة في تحقيق الأهداف الأساسية للإدارات الاقتصادية. ففي ظل سياسات التحرير المالي التي منحت المؤسسات المصرفية نفاذية كبيرة إلى مفصلات النشاط الاقتصادي من جهة، ومنحت الوحدات الاقتصادية الميزة ذاتها للنفاذ إلى المصارف من جهة أخرى، لتزيد من مساهمة المصارف في عمليات الإنتاج على مستوى الأنشطة الاقتصادية كافة. وقد أكدت التجارب الدولية أن التحرير المالي يستلزم البناء المؤسسي قبل الشروع في تطبيقه، تفادياً للآثار المالية التي تحدث في حال انعدام وجود تلك المؤسسات، أو التخفيف من حدة أضرارها التي تترتب على فواعلها الرئيسية في حال وقوعها.

تضمنت ادبيات الالتزامات المالية والمصرفية جدلاً واسعاً يخص مسألة كيفية توزيع أضرار الالتزامات المالية على الوحدات الاقتصادية، وبرزت اعتراضات كبيرة على تحمل دافعي الضرائب أو عملاء المصارف للآثار السلبية التي تحدث جراء مغامرات الإدارات المصرفية وقراراتها غير المسؤولة في استثماراتها ذات المخاطر العالية. فقد عملت الإدارات الاقتصادية على إيجاد المؤسسات الضامنة للتوزيع العادل لتلك الآثار. فكانت مؤسسات ضمان الودائع المصرفية إحدى تلك الخيارات المطروحة والتي من شأنها أن تضمن حقوق المودعين، وتعمل على توزيع آثار القرارات التي تحمل مخاطر، فضلاً عن مساهمتها في الاستقرار المصرفي.

تعود فكرة إنشاء مؤسسة تعمل على ضمان ودائع عملاء المصارف وتأمينها في حالة التعثر المصرفي، تعود إلى نظام ضمان الودائع الذي أنشئ في ولاية نيويورك الأمريكية في القرن التاسع عشر، في حين تعد تشيكوسلوفاكيا أول دولة أنشأت مؤسسة ضامنة للودائع على المستوى القومي بدايات القرن العشرين، ويعد النموذج الأمريكي المسماة بـ(وكالة تأمين الودائع) من أكثر النماذج التي يقتدى به كمؤسسة ضمان للودائع، وأثبتت جدواها وفعاليتها في تحقيق أهدافها.

تعد المملكة الأردنية إحدى الدول التي عملت على إيجاد مؤسسة تتولى التأمين على ودائع عملاء المصارف العاملة فيها عام ٢٠٠٠ كمؤسسة مستقلة لحماية المودعين كهدف أساس، وزيادة الادخار وتعزيز ثقة الوحدات الاقتصادية بالنظام المصرفي وغيرها من الأهداف الفرعية، فمن هنا تنبع مشكلة البحث..

المبحث الأول

أولاً: مشكلة البحث:

لاشك أن خلق مؤسسة بهذه الشخصية المعنوية المتمتعة بالاستقلالية الإدارية، وزرعها داخل المنظومة المصرفية لها تداعيات على مفصلات عمل تلك المنظومة، فالزام الوحدات المصرفية بالعمل ضمن ميكانيكية مسيطرة لخلق هذه المؤسسة تؤثر في مدخلاتها ومخرجاتها وعملياتها وتعاملها مع الوحدات الاقتصادية.

فمن الأهداف التي تسعى إليها الدول النامية من خلق هذه المؤسسة هو دعم التنمية المالية من خلال تشجيع الوحدات الاقتصادية بالنفاذ إلى الخدمات المصرفية بجانبه الإقراضي والإيداعي، مما يؤدي إلى زيادة تعبئة المدخرات من جهة، وكفاءة توزيع الائتمان من جهة أخرى، وبالتالي تحسين إنتاجية الاستثمار الحقيقي. وتتمثل مشكلة البحث في تساؤل أساس هو: **(هل يعزز مؤسسة ضمان الودائع الأردنية التنمية المالية في الأردن؟)**

- كيف يؤثر عمل مؤسسة ضمان الودائع في النفاذ إلى الخدمات المصرفية؟

- أي من أنواع ضمان الودائع انجع خياراً وفائدة في تعزيز التنمية المالية؟

ثانياً: هدف البحث:

يهدف البحث إلى التحقق من أثر مؤسسة التأمين على الودائع الأردني في التنمية المالية من خلال اختبار علاقة الأجل الطويل بينهما، فضلاً عن تحديد حجم هذا التأثير واتجاهه.

ثالثاً: أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من أهمية موضوع التأمين على الودائع الذي تعتمده الدول كركيزة من ركائز الاستقرار المالي للأنظمة المالية، فضلاً عن لقاء الضوء على هذه الجزئية المواضيع التي تتناولها البحوث في العالم العربي.

أدبيات الدراسة والدراسات السابقة: تناولت العديد من الدراسات آثار نظام التأمين على الودائع في سلوك المودعين والإدارات المصرفية على حد سواء، وما تؤدي إليه وجود مؤسسات التأمين على الودائع من آثار سلبية أو إيجابية في فشل المصرفي أو الاستقرار المالي في نهاية المطاف. فهناك العديد من الدراسات أشارت إلى منافع مؤسسات التأمين على الودائع^١، فمن وجهة

^١ - ينظر كل من:

نظرها أن نظام التأمين على الودائع يضمن الاستقرار المالي للجهاز المصرفي، من خلال تأثيره في سلوك المودعين بعدم الانسحاب من المصرف المعرض الى التهديد وبالتالي تحميه من الانهيار.

وهناك فريق ثاني أشار الى تكاليف نظام التأمين على الودائع^٢، فمن وجهة نظرهما أن نظام التأمين على الودائع سيولد المخاطر المصرفية، إذ أن الإدارات المصرفية ستنتج نحو تمويل الأصول عالية المخاطر وخاصة تلك التي لا تنعكس في تكاليف التزاماتها، فوفقاً لهم أن سلسلة الانهيارات والافلاس التي تعرضت لها المصارف التجارية ومصارف المدخرات في الولايات المتحدة الأمريكية خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي كانت نتيجة توفر نظام التأمين على الودائع. لذلك نستعرض عدداً من الدراسات التي بحثت في سياق بحثنا:

-دراسة (Cull and others, 2001): لتبيان أثر نظام التأمين على الودائع في العمق المالي شملت الدراسة عينة من الدول بلغت عددها (٤٣) دولة، وقسمت هذه الدول بين نظام التأمين الصريح ونظام التأمين الضمني، وامتدت المدة الزمنية التي شملها الدراسة ١٩٨٠-١٩٩٥، وقد توصلت الدراسة الى نتائج عدة، أهمها: أن اعتماد نظام التأمين على الودائع الصريح يرتبط بانخفاض العمق المالي في الاجل القصير، عندما تكون البيئة التنظيمية ضعيفة والقطاع المصرفي غير مستقر. وأكدت على عدم فاعلية نظام التأمين على الودائع في مواجهة انعدام الاستقرار المالي في الاجل القصير.

-دراسة (Cull and others, 2005): تهدف هذه الدراسة الى التحقق من أثر نظام التأمين على الودائع في الاستقرار المالي والتنمية المالية، ويستدل بالتأمين على الودائع بغطاء التأمين وهيكل الأقساط. وقد استخدمت نموذج توبيت المعمم (generalized Tobit model)، إذ توصلت الدراسة الى نتائج عدة منها: أن التأمين السخي المقدم من الميزانية العامة يؤثر سلباً في التنمية المالية والنمو الاقتصادي على المدى الطويل، باستثناء الدول التي تتميز بفساد القوانين ومدى الاستقلالية التي تمنح للبنوك المركزية.

-دراسة (Lucy and Rebel, 2011): تستهدف الدراسة قياس التجربة الروسية من حيث تأثير نظام التأمين على الودائع في فاعلية النظام المصرفي على المستوى الجزئي للمصارف باستخدام بيانات شهرية لمصارف العينة البالغة عددها (٨٥١) مصرفاً، لدراسة تأثيرها قبل وبعد إقرار نظام التأمين على الودائع. وقد توصلت الدراسة الى نتائج عدة منها: كلما طالت مدة انضمام المصرف الى نظام التأمين على الودائع ارتفعت حصة المصرف من سوق الودائع، ويظهر هذا التأثير بشكل أكبر لدى المصارف الإقليمية والصغيرة، وثبتت الدراسة الأدلة حول انخراط المصارف الكبيرة نحو المخاطرة، نتيجة استنادها الى نظام التأمين على الودائع.

-دراسة (Chu, 2011): تسعى الدراسة الى قياس اثر نظام التأمين على الودائع في الاستقرار المصرفي، وقد استخدمت عينة قوامها (٥٢) دولة، وتجسدت المدة الزمنية للدراسة بـ ١٩٩٦-٢٠٠٧. تشير نتائجها الكمية الى ان التغطية التأمينية المنخفضة على الودائع تتفوق على التغطية الكلية في الحفاظ على الاستقرار المالي، لذا ففاعلية التأمين الكلية على الودائع منخفضة في الاجل الطويل.

-دراسة (Kusairi and others 2018): تهدف هذه الدراسة الى التحقق مما اذا كان تطبيق نظام التأمين على الودائع يعزز الاستقرار المصرفي أم يؤدي به الى المزيد من المخاطر، وتجسدت عينة الدراسة بدول أعضاء رابطة جنوب شرق اسيا الستة، وشملت (١٢٧) مصرفاً للمدة ٢٠٠٠-٢٠١٣، وقد خلصت الى أن تأثير النظام سلبياً في نسبة الودائع الجارية على إجمالي الأصول، في حين أنه يؤثر ايجاباً في نسبة القروض إلى إجمالي القروض، فوفقاً لها أن نظام التأمين على الودائع يدفع الإدارات المصرفية نحو الاستثمار في مجالات استثمارية محفوفة بالمخاطر لارتفاع عوائدها، بدلاً من زيادة ثقة المودعين وزيادة حجم إجمالي الودائع.

-دراسة (بدوي، ٢٠٢١): تستهدف الدراسة اختبار أثر التأمين على الودائع في استقرار الودائع والقروض، وسلامة الأداء المالي في المصارف المصرية. وقد استخدمت الدراسة نسبة التأمين على الودائع (التغطية) كمؤشر للتعبير عن التأمين على الودائع، وقد تكونت عينتها من (١٤) مصرفاً للمدة ٢٠١٤-٢٠١٩. خلصت الدراسة الى نتائج عدة منها: أن التأمين على الودائع له اثاراً ايجابية في استقرار كل من القروض والودائع لدى مصارف العينة، في حين كان أثره سلبياً في كل من السيولة والمديونية المصرفية.

المبحث الثاني

أولاً: نشأة مؤسسات ضمان الودائع

١-نبذة تاريخية

تاريخياً كان أول تأسيس لنظام يعنى بالتأمين على الودائع المصرفية في ولاية نيويورك عام ١٨٢٩، ليعمل على مستوى الولاية ذاتها، ثم انتشر في ولايات أخرى تقليداً. إذ استمر النظام في نيويورك حتى نهاية القرن التاسع عشر، واختفى نتيجة توالي الازمات

^٢ - ينظر كل من:

Honohan and Klingebiel (2003); Kane and Klingebiel (2004); Demirgüç-Kunt and Huizinga (2004); Laeven (2004); and Demirgüç-Kunt, Kane.

والتعثرات المصرفية على مستوى الولايات، مما تعذر عليه مواصلة تعويضها للمودعين. (Nikolaj and othres 2019:352) أما أول مؤسسة تأمين الودائع المصرفية على المستوى القومي، فقد أنشئت في تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٢٤، وتجسد هذا النظام بصندوقين: سمي الأول بصندوق الضمان الخاص، لتستعين به المصارف لتعويض خسائر الحرب العالمية الأولى، أما الثاني فسمي بصندوق الضمان العام، والقي على عاتقه تأمين الودائع المصرفية تشجيعاً للادخار. (زاير والعبيدي، ٢٠١٥: ٤) ففي عام ١٩٣٣ توجه الكونجرس الأمريكي إلى المصادقة على مقترح تأسيس المؤسسة الفيدرالية للتأمين على الودائع (Federal Deposit Insurance Corporation) (FDIC) لمعالجة الآثار السلبية للانهايار الاقتصادي جراء الكساد الكبير الذي أدى إلى تعثر عدد من المصارف وإعلان إفلاسها، لتعالج هذه المؤسسة النظام المالي من الانهيار. فقد كان للمؤسسة الدور الفعال في إعادة الثقة العامة للنظام المالي ومنع اقبال المودعين لسحب ودائعهم من المصارف. (بدوي، ٢٠٢١: ١٠٩٠) ففي ستينيات القرن الماضي اتجهت العديد من الدول نحو تأسيس أنظمة للتأمين على الودائع في بقية انحاء العالم، إذ أنشأت تركيا صندوق لتصفية المصارف عام ١٩٦٠، بإدارة عامة وعضوية اختيارية للمصارف، أما التعويض فهو إلزامي وكلي للودائع. وحددت نسبة مساهمة المصارف الأعضاء في الصندوق بنسبة (٠,٥٪) من اجمالي الودائع. واسست الهند نظام التأمين على الودائع عام ١٩٦٢ بإدارة حكومية أيضاً بنموذج يشبه النموذج التركي إلى حد ما في هيكلته وآليات عمله. وفي عام ١٩٦٦ اتجهت جمعية المصارف الألمانية إلى تأسيس صندوق مشترك لحماية أموال المودعين، وجاءت هذه الخطوة لاحتواء انهيار مصرف هيرشتات (Herstatt) للتغلب على آثاره والحيلولة دون ارتباك النظام المصرفي. وشهدت سبعينيات القرن الماضي انشاء مؤسسات لضمان الودائع في كل من اليابان عام ١٩٧١، وبريطانيا والأرجنتين عام ١٩٧٩. (علم الدين، ٢٠١٠: ٢٥) على مستوى الدول العربية: تعد المؤسسة الوطنية لضمان الودائع في لبنان أقدم مؤسسة تأمين للودائع المصرفية في المنطقة العربية، إذ يعود تأسيسها إلى عام ١٩٦٧ الذي أنشئ جراء توقف ثلاثة مصارف عن إعادة الودائع لأصحابها، فضلاً عن أزمة مصرف ألترا عام ١٩٦٦. فقد تشكلت ادارتها بمجلس يتكون من سبعة أعضاء ثلاثة تعينهم الحكومة والاربعة الاخرين يمثلون المصارف. وشهد تسعينيات القرن الماضي انشاء مؤسسات ضمان الودائع في بعض الدول العربية، منها: صندوق ضمان الودائع المغربي عام ١٩٩٣، ونظام تأمين الودائع البحريني والجزائري عام ١٩٩٥، وصندوق ضمان الودائع السوداني عام ١٩٩٦. في حين تم تأسيس مؤسسة ضمان الودائع المصرفية الأردنية عام ٢٠٠٠، ونفصل في تأسيسها وكيونتها وآليات عملها لاحقاً.

٢- مفهوم التأمين على الودائع وآليات عمله

عملياً يعبر نظام التأمين على الودائع عن تجمع مجموعة من المؤسسات المالية، عادة ماتكون المصارف وتسمى بالأعضاء، لخلق مؤسسة تأمين وضمان يتولى إعادة ودائع العملاء كلياً أو جزئياً، إذا ما تعرض أحد الأعضاء إلى إخفاقات مالية قد ينتج عنه عدم امكانيته إعادة ودائع العملاء، وتتدخل مؤسسة التأمين على الودائع للحيلولة دون تولد حالة الهلع الذي يحدث عند المودعين ويسارعون إلى سحب ودائعهم من النظام المصرفي (Bank run).

وإذا ما نظرنا إلى التأمين على الودائع من زاوية المودعين، فيعبر عنه بأنه آلية لحماية ودائع العملاء من خلال تعويضهم كلياً أو جزئياً في حال تعرض المصرف لخطر التعثر المالي الذي يتعذر فيه إعادة الودائع لأصحابها، ما يعني تعزيز ثقة المودعين في المصرف المعني بشكل خاص والنظام المصرفي بشكل عام. وتنشأ مؤسسات التأمين على الودائع من خلال مساهمة المصارف والمؤسسات المالية العاملة في النظام المصرفي لخلق شركة تمول من قبل المصارف من خلال دفع رسوم أو اشتراكات تلتزم بسدادها دورياً، أو عن طريق تقرير حقوق امتياز المودعين على حصيلة التصفية للمصرف حال إفلاسه بنسب معينة من اجمالي ودائعهم على أساس نظام معين ضمن نظام مؤسسة التأمين على الودائع. (جودي وعاشور، ٢٠٢٠: ٣)

وتشير التجارب الدولية أن نظام التأمين على الودائع عادة ما تضع حد أقصى من ودائع المودع الواحد لدى المصرف ليشمله التأمين، ويأتي هذا التوجه ضمن الغرض الأساس لهذه المؤسسة المتمثل بحماية صغار المودعين. الجدير بالذكر أن مؤسسة التأمين على الودائع غالباً ما يدار من خلال مجلس إدارة متكونة من أعضاء عدة تتولى بالإضافة إلى إدارة المؤسسة إدارة الأموال التي تدر إلى صندوقها. (الزعنون، ٢٠١٧: ٤٤٧)

وهناك اشكال عدة لإدارة نظام التأمين على الودائع وفقاً للقانون الذي بموجبه تأسست المؤسسة، بشكل عام يمكن حصر هذه الاشكال في ثلاثة صور وهي: (الزعنون، ٢٠١٧: ٤٤٩)

أولاً: بإدارة البنك المركزي: في هذه الحالة يناد دور ضمان الودائع إلى البنك المركزي، ويختزل بقانون النقد أو قانون البنك المركزي، ويخصص له حساب مستقل يسمى حساب ضمان الودائع، وتتجسد هذه الحالة في مؤسسة ضمان الودائع في سيرا لانكا، وتأمين الودائع المصرفية العماني.

ثانياً: بإدارة حكومية عامة: تكون مؤسسة التأمين على الودائع مؤسسة حكومية، وتعين ادارتها من قبل الحكومة وتتولى إدارة صندوقه، وتتجلى هذه الصورة في مؤسسة التأمين على الودائع الفيدرالية الامريكية الذي تأسس عام ١٩٣٤.

ثالثاً: إدارة خاصة ومستقلة: تعد هذه الصورة من أكثر النماذج المنتشرة على مستوى الدول، تتولى ادارتها مجلس إدارة يعين في اغلب الأحوال من قبل المصارف الأعضاء المساهمين في تأسيس نظام التأمين على الودائع، وتخضع سجلاتها للرقابة الحكومية وتعمل بالتنسيق الكامل مع البنك المركزي، وتتجلى هذه الصورة في فرنسا وإيطاليا.

٣- أهداف نظام التأمين على الودائع

تتعدد أهداف مؤسسة التأمين على الودائع في أي نظام مصرفي، ويمكن حصرها في خمسة مجالات رئيسة هي: (زاير والعبودي، ٢٠١٥: ٧-٦)

أ- تحقيق الاستقرار المالي للجهاز المصرفي وزيادة ثقة الجمهور فيه: بما أن المصارف تعتمد في تمويلها على الودائع بأنواعها، واحتلال الودائع قصيرة الأجل حيزاً غير قليل من ميزانياتها، وصعوبة توفير السيولة بوقت قصير وخاصة تلك التي تواجه أزمة سيولة مالية في بعض الأحيان، فإن التأمين على الودائع تضطلع بدورها التمويلي في هذه الحالة، وتستهدف السلطة النقدية من نظام التأمين على الودائع تحقيق الاستقرار للمؤسسات المالية بشكل يزيد الثقة في النظام المالي، وبالتالي تفادي المشاكل التي تنتج عن الانعكاس المصرفي.

ب- رفع مستوى المنافسة بين المؤسسات المالية في جذب الودائع: ويتم من خلال خلق مناخ من التسابق في تقديم أفضل الخدمات المصرفية للوحدات الاقتصادية. حيث يكفل نظام التأمين على الودائع المساواة في مسالة جذب الودائع بين المصارف الصغيرة ونظيراتها الكبيرة، والأجنبية ونظيراتها المحلية. فانهدام نظام التأمين على الودائع يأتي في صالح المصارف الكبيرة التي تعد أكثر اماناً في مسألة إعادة الودائع، وكذا الحال تكون المصارف الأجنبية أكثر اماناً من نظيراتها المحلية أحياناً مما تضي عليها ميزة جذب الودائع.

ت- وقاية النظام المصرفي من الازمات المالية ومعالجتها: يعد نظام التأمين على الودائع أحد المؤسسات التي تعمل على وقاية النظام المصرفي من التعرض الى أزمات مالية، فوجودها تعني وقاية المصارف من هروب المودعين من النظام المصرفي عند تعثر أحد وحداتها. وتشير الوقائع التاريخية أن خلق مؤسسات التأمين على الودائع في أغلب الدول وجدت في الاوقات التي تلي الازمات المصرفية، لمعالجة تبعات الازمات المصرفية، من خلال استرجاع ثقة المودعين بالنظام المصرفي.

ث- المساهمة في تعزيز نظام المدفوعات: فإيداع الأموال من قبل المودعين لدى المصارف يتيح لهم تحريك حساباتهم في أي وقت يرغبون فيه دون شروط، لذا فعمل نظام المدفوعات بكفاءة يستلزم طمأننة المودعين بأن الأموال المودعة لدى المصارف هي بنفس مستوى الأمان الذي تحمله الأموال النقدية السائلة.

ج- تشجيع النمو الاقتصادي: يؤدي توفير ثقة المودعين بالمصارف الى ارتفاع حجم الودائع لدى المصارف، بالتالي يسمح للمصارف بالتوسع في الإقراض والاستثمار، مما يؤدي في نهاية المطاف الى رفع معدل النمو الاقتصادي.

٤- تغطية الودائع

تتمثل التغطية في حجم أو نسبة الودائع التي يغطيها نظام التأمين على الودائع، وتختلف أنظمة التأمين على الودائع على مستوى العالم من حيث تغطية الودائع في جوانب عدة، سواء كان ذلك على مستوى حجم الودائع ومداه، أو من حيث أنواعها والمؤسسات التي تشملها، فضلاً عن اختيارية والزامية الشمول. فهناك من الأنظمة ما تم تصميمها على أنها تقتصر على ودائع المصارف التجارية ومؤسسات الإيداع التي تقدم معاملات الدفع، في حين أن البعض الآخر صُممت لتشمل بالإضافة الى ما سبق المصارف الادخارية، وهناك نوع ثالث تتضمن نظامين أحدهما للمصارف التجارية وآخر للمؤسسات التي تقبل الودائع، كما هو الحال في مؤسسات التأمين على الودائع في فرنسا وألمانيا واليابان والنرويج. ويمكننا تفصيل الجزئية أعلاه بالتالي: (Aslı and Edward, 2012)

أ- حجم التغطية: يؤثر حجم التغطية في انضباط سوق الودائع، فإذا كانت التغطية منخفضة فسيؤدي ذلك الى اختيار المودعون للمصارف الأكثر موثوقية من حيث حجم الأصول والتعاملات هذا من جانب، ومن جانب آخر، يتعارض مع الأهداف العامة لمؤسسات التأمين على الودائع، إذا ما علمنا أنها أنشأت في ظل قيد رئيس وهو حماية صغار المودعين. في حين أن المغالاة في ارتفاع حجم التغطية سيؤدي الى ميل الإدارات المصرفية نحو المخاطر، فضلاً عن غياب مراقبة المودعون لعمل المصارف، ما يعني خلل في انضباط السوق في نهاية المطاف. وهناك استثناءات عن هذين الخيارين عند الظروف الاستثنائية، فمثلاً توفر بعض الأنظمة تغطية غير محدودة استجابة لإجراءات الوقاية من الازمات المصرفية او علاجاً لها، كما حدثت في اندونيسيا وماليزيا وتايلاند على اعقاب أزمة عام ١٩٩٨.

ب- نسبة التغطية: تختلف نسب التغطية على مستوى الدول للودائع التي يشملها نظام التأمين على أساس نسبة التغطية من إجمالي حجم ودائع العملاء. فتوفر بعض الأنظمة تغطية بنسبة (١٠٠٪)، في حين تنخفض نسب التغطية في بعضها الآخر دون المستوى المذكور وصولاً الى نسبة (٤٨٪) كحد أدنى لكل أنظمة التأمين على الودائع.

ثانياً: مؤسسة ضمان الودائع الأردنية

انتهج الأردن التحرير الاقتصادي والمالي منذ بداية تسعينيات القرن الماضي، وبدأت باتباع أسلوب التحرير المالي التدريجي، وتأسيس القواعد والمؤسسات الداعمة لعملية التحرير. (عبطان ورفاه، ٢٠١٨: ٣٣٢) إذ تأسس نظام التأمين على الودائع في المملكة الأردنية بموجب القانون رقم (٣٣) لعام ٢٠٠٠. وسميت مؤسسة ضمان الودائع لتزاول عملها كمؤسسة عامة، فهي تتمتع بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري ساهمت الحكومة الأردنية برأسمالها، فضلاً عن رسم التأسيس غير القابل للاسترداد الذي يدفع إلزاماً من قبل المصارف الأردنية. ونص قانونها على أن الهدف الأساس لتأسيسها هو حماية المودعين، وتعزيز الثقة بالنظام المصرفي الأردني. (عبود وأحمد، ٢٠٢١، ٨٢٦) وتتكون مجلس إدارتها من محافظ البنك المركزي الاردني رئيساً، وست أعضاء أحدهم نائب محافظ البنك المركزي، والآخر أمين عام وزارة المالية، ومراقب الشركات في وزارة الصناعة والتجارة، ومدير عام المؤسسة، وعضوين آخرين يعينان بقرار من مجلس الوزراء. (عبيد، ٢٠٢٠: ٢٨)

١- المهام والصلاحيات

تعنى المؤسسة بمهمتين رئيسيتين هما التأمين على الودائع وتصفية البنوك، إذ تعد المؤسسة الضامن الوحيد والمصفي الحكمي والممثل القانوني لأي مصرف يحال الى التصفية في الأردن، لذا فقد تمتعت بموجب قانونها بصلاحيات واسعة في مجال ضمان الودائع وتصفية المصارف، بالإضافة الى الصلاحيات الرقابية المتمثلة بالاشتراك مع البنك المركزي بفرق التفتيش للاطلاع على الحسابات الختامية للمصارف ونتائج أعمالها. أما أهم المهام والصلاحيات المناطة بمؤسسة ضمان الودائع الأردنية فنتناولها فيما يأتي: (مؤسسة ضمان الودائع الأردني، ٢٠٢١: ٢٦-٢٨)

أ- ضمان الودائع: تعد ضمان الودائع هو صلب عمل المؤسسة فهي المسؤولة قانوناً عن حماية المودعين لدى المصارف الأعضاء بضمن ودائعهم ودفع مبالغ الضمان للمودعين إذا ما تعرض أي مصرف من المصارف الأعضاء الى التصفية. إذ تصبح المؤسسة ملزمة بدفع مبلغ الضمان من احتياطاتها ومصادر التمولية الذاتية بدلاً من اللجوء الى الخزينة العامة للدولة، وتتم هذه العملية خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدور قرار التصفية من البنك المركزي.

ب- التصفية ومعالجة المصارف التي تتعرض الى مشاكل في مراكزها المالية: تتمتع المؤسسة بصلاحيات واسعة ومرنة لإتمام عملية التصفية لأي مصرف يقرر البنك المركزي تصفيته، خلال مدة سنتين من تاريخ صدور قرار التصفية، كما تمتلك المؤسسة صلاحية إجراء التقاص ما بين ودائع المودعين والديون والالتزامات المترتبة عليه. وتتعدى مسؤوليات المؤسسة إجراءات التعويض الفوري وفق سقف التأمين المحدد بالقانون للمودعين الى تعويض بقية المودعين والدائنين وحقوق المساهمين بعد تسوية الديون والالتزامات المترتبة على المصرف واتمام إجراءات تصفية موجوداته واسترداد حقوقه تأسيساً على قيمة المتحصلات منها. أما من حيث معالجة المصارف التي تعاني من مشاكل في مركزها المالي، فتتطلب المؤسسة من دورها كعضو فاعل في شبكة الحماية المصرفية، والمساهمة في الحفاظ على الاستقرار المصرفي والمالي في المملكة، وبصفقتها الضامن الوحيد للودائع وللتخفيف من الآثار السلبية للتصفية والتقليل من كلفتها، فإن القانون المعدل لقانون المؤسسة ذي العدد (٨) ٢٠١٩ قد منحت المؤسسة وبموافقة البنك المركزي صلاحية معالجة البنوك التي تتعرض لمشاكل ذات أثر جوهري في مراكزها المالية بحيث يتم اتخاذ إجراء أو أكثر من الاجراءات التالية، بشرط أن يكون هذا الاجراء الأقل كلفة من السير في إجراءات تصفية المصرف. وتتم هذه العملية من خلال ما يلي:

أ- تحمل الكلفة المالية لإدماج المصرف في مصرف آخر، أو إحالة جميع أو بعض موجوداته وحقوقه ومطلوباته والتزاماته إلى مصرف ثالث.

ب- الاكتتاب في أسهم جديدة يتم طرحها لزيادة رأسمال المصرف.

ت- طلب ترخيص بنك تجسيري لإحالة جميع أو بعض موجودات المصرف وحقوقه ومطلوباته والتزاماته اليه. وبإمكان المؤسسة وبموافقة البنك المركزي الاشتراك في أي لجان يشكلها لدراسة أوضاع ذلك المصرف لتمكينها من اتخاذ الاجراءات الصحيحة والاقبل كلفة.

٢- العضوية ورسوم الاشتراك والتغطية

ينص قانون مؤسسة ضمان الودائع الأردنية على إلزامية العضوية للمصارف العاملة على أراضيها، بذلك تكون المصارف العاملة في الأردن المحلية منها والأجنبية ملزمة بالدخول تحت مظلة المؤسسة. وقد تم استثناء المصارف الإسلامية من هذا القيد، فأصبحت عضويتها اختيارية.

بلغ عدد المصارف التي تشملها قانون المؤسسة (١٩) مصرفاً نهاية عام ٢٠٢١، منها (١٣) مصرفاً محلياً وما تبقى مصارف أجنبية. إذ تبلغ نسبة الاشتراك السنوي لكل مصرف ما نسبته (١,٧٥٪) لكل ألف دينار خاضع لإحكام قانونه، إذ تتمثل الودائع التي يشملها نظام التأمين على الودائع كافة الودائع المصرفية باستثناء الودائع الحكومية، وودائع سوق ما بين المصارف، في حين تشمل الودائع المضمونة، بالآتي:

- الحسابات الجارية وتحت الطلب.

- ودائع التوفير.

- الودائع الآجلة والخاضعة لإشعار.

- شهادات الإيداع الصادرة عن المصارف الأعضاء.

- حسابات الودائع المشتركة العائدة لأكثر من شخص.

التأمينات النقدية بحدود قيمة التسهيلات الممنوحة بضماتها، ويشترط أن تكون الودائع بالدينار الأردني حصراً، وأشار قانون المؤسسة الى أن بإمكانها ضمان ودائع بالعملة الأجنبية، ويتم ذلك بقرار من البنك المركزي الأردني.

أما بالنسبة للتعويض فقد حدده قانون المؤسسة بأن تكون مجموع المبالغ التي تدفع الى المودعين لغاية (٥٠) خمسون ألف دينار فقط كتعويض فوري، باعتبار أن المبالغ التي تساوي أو تقل عن (٥٠) ألف دينار تسمى بالودائع المضمونة كلياً حسب قانون المؤسسة، في حين أن المبالغ التي تزيد عن ذلك تسمى بالمبالغ المضمونة جزئياً.

٣- تطور الودائع المصرفية الأردنية

تصنف الودائع المصرفية في الأردن من حيث جهة الإيداع بالعملة المحلية أو الأجنبية الى ثلاثة أصناف رئيسية: تشكل ودائع الافراد الجزء الأكبر منه، من ثم تأتي ودائع الشركات، ثم الودائع الحكومية بنسبة ضئيلة جداً. يبين الجدول (١) تطور الصنفين

الاولين خلال المدة (٢٠٠٦-٢٠٢٢)، فالتطور الإيجابي ملحوظ على الودائع بمختلف أصنافها وأنواعها في المدة التي تلت تأسيس مؤسسة ضمان الودائع الأردنية.

حيث بلغ معدل نمو ودائع الافراد بالعملة المحلية بنسبة (٨٢,٦٪) خلال المدة ٢٠٠٦-٢٠١٠ وبدرجة اعلى لودائع الشركات، في حين انخفضت ودائع الافراد بالعملة الأجنبية بنسبة (١٦,٧٪)، ونمت نظيرتها من ودائع الشركات بنسبة (٣٠٪) خلال المدة ذاتها. واستمرت الودائع بالنمو ولكن بمعدلات متناقصة خلال المدة التي تلت، فيلاحظ أن نمو الودائع بالدينار الأردني سواء حصة الشركات منها أم الافراد بمستويات الأقل من ٥٠٪ في المدة ٢٠١٠-٢٠١٥، وكذا الحال بالنسبة ودائع الافراد من العملات الأجنبية، في حين نمت ودائع الشركات بمعدل (١٦,٤٪) في المدة ذاتها. أما بالنسبة للمعدلات السنوية خلال المدة ٢٠٢٠-٢٠٢٢ فقد كانت نمو ودائع الشركات بالعملة المحلية الأعلى فيما بين نظيراتها للنمو السنوي بمعدل (١٣,٧٪) للعام ٢٠٢١.

جدول (١): تطور حجم الودائع في الأردن للمدة ٢٠٠٦-٢٠٢٢

البيان العام	الودائع بالدينار الأردني (مليون)		الودائع بالعملات الأجنبية (مليون)	
	ودائع الافراد	النمو	ودائع الشركات	النمو
٢٠٠٦	٦٣٢٧	-	٢٦٣٦	-
٢٠١٠	١١٥٥٢	٨٢,٦	٥٤٠٧	١٠٥,١
٢٠١٥	١٦٧٣٠	٤٤,٨	٨٠٣٣	٤٨,٥
٢٠٢٠	١٩٥١٦,٩	١٦,٧	٧٨٢٢,٢	-٢,٦
٢٠٢١	٢٠٨٦٣,٠	٦,٩	٨٨٩٦,٣	١٣,٧
٢٠٢٢	٢١٥٧٥,١	٣,٤	١٠٢٩٨,١	١٥,٧

المصدر/ اعداد الباحث بالاعتماد على التقرير السنوي لمؤسسة ضمان الودائع الأردنية، اعداد مختلفة.

يشتمل الجدول (٢) على مؤشرات مؤسسة ضمان الودائع الأردني خلال المدة (٢٠٠٢-٢٠٢٢):
-شهد اجمالي الودائع لدى المصارف أعضاء مؤسسة ضمان الودائع الأردنية نمواً مستمراً خلال المدة أعلاه فقد بلغ نموه في الخمس سنوات الأولى بنسبة لا تقل عن (٥٠٪)، في حين ارتفع في الخمس سنوات الثانية بنسبة كبيرة جداً بلغ اعلى من نسبة (١٠٠٪) الذي مثل اعلى نمو خلال العشرين عام من عمر المؤسسة، في حين انخفض هذا النمو للعام للمدة ٢٠١٥-٢٠٢٠ ليلبلغ (١,٥٪).

-فقد ارتفع عدد المودعين لدى المصارف الأعضاء من مليون وثلاثمائة وثلاثة وسبعون مودعاً ليصل الى اكثر من مليونين لعام ٢٠٢٢، وبلغ اعلى معدل نمو خلال المدة ٢٠١٥-٢٠٢٠ بقيمة (١٩,٤٪).

جدول (٢): مؤشرات الودائع وضمائنها للمدة ٢٠٠٥-٢٠٢٢

البيان	٢٠٠٢	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢
اجمالي الودائع لدى المصارف الأعضاء (مليون)	٤٨٧٨	٧١٧٣,٠	١٤٧١٥,٢	٢٠٦٧٦,٠	٢٠٩٧٦,٩	٢٢٣٨٧,٧	٢٤٠٤٥,٠
النمو	-	٤٧٪	١٠٥,١٪	٤٠,٥٪	١,٥٪	٦,٧٪	٩٪
عدد المودعين لدى لمصارف الأعضاء (ألف)	١٣٧٣,٧	١٤٧٦,١	١٦٩١,١	١٧٢٦,٣	٢٠٦١,٠	٢٢١٥,٤	٢٢٩٩,٠
النمو	-	٧,٦٪	١٤,٥٪	٢,١٪	١٩,٤٪	٧,٤٪	٣,٨٪
اجمالي الودائع الخاضعة لاحكام القانون (مليون)	٤٦٥٣,٥	٦٧٩٥,٢	١٤٠٩٨,١	١٩٤٨٩,٨	٢٠٢٦٦,٤	٢١٧١٤,٥	٢٣٤١٢,٢
النمو	-	٤٦٪	١٠٧,٥٪	٣٨,٢٪	٤٪	٧,١٪	٧,٨٪
الودائع المضمونة كلياً (مليون) ^١	٩١٥,٦	١١٧٢,٣	١٥٠٤,٩	٤٤٦١,٤	٥١٣١,٠	٥٣٦٩,٥	٥٣٩٥,٠
النمو	-	٢٨٪	٢٨٪	١٩٦٪	١٥٪	٤,٦٪	٠,٥٠٪
الودائع المضمونة جزئياً (مليون) ^٢	٣٧٣٧,٩	٥٦٢٢,٩	١٢٥٩٣,٢	١٥٠٢٨,٤	١٥١٣٥,٤	١٦٣٤٥,٠	١٨٠١٧,٢
النمو	-	٥٠٪	١٧٧٪	١٩,٣٪	٠,٧١٪	٧,٩٪	١٠,٢٪
الودائع المضمونة كلياً/ اجمالي الودائع المضمونة	١٩,٧	١٧,٣	١٠,٧	٢٢,٩	٢٥,٣	٢٤,٧	٢٣,٠
الودائع المضمونة جزئياً/ اجمالي الودائع المضمونة	٧٦,٦	٨٢,٧	٨٩,٣	٧٧,١	٧٤,٧	٧٥,٣	٧٧,٠
تركز الودائع المضمونة لأكثر ٥ مصارف	٦٩٪	٦٩,١٪	٦٤,٦٪	٩٣,٢٪	٦٠,٧٪	٦١,٥٪	٦٧,١٪

المصدر/ اعداد الباحث بالاعتماد على التقرير السنوي لمؤسسة ضمان الودائع الأردنية، اعداد مختلفة.

- اجمالي الودائع الخاضعة لاحكام قانون المؤسسة وتتمثل بالودائع بالدينار الأردني لدى المصارف باستثناء الودائع الحكومية، وودائع ما بين البنوك، والتأمينات النقدية بحدود قيمة التسهيلات الممنوحة بضمائنها. فلاحظ نموها الكبير كسابقاتها من المؤشرات خلال المدة ٢٠٠٥-٢٠١٠ وشهد انخفاضاً في النمو خلال المدة ٢٠١٥-٢٠٢٠ واستقر مستوى نموها السنوي خلال في السنوات ٢٠٢١ و٢٠٢٢ بمستويات تزيد قليلاً عن (٧٪).

- اما عن الودائع المضمونة كلياً ونظيرتها المضمونة جزئياً فقد شهدتا نمواً أيضاً، فقد شهدت الأولى أعلى ارتفاع لها خلال المدة ٢٠١٥-٢٠١٠ الذي بلغ (١٩٦٪) وشهد نمواً متناقصاً في المدد التالية وصولاً الى نمو سنوي بمستوى اقل من (٥٪). في حين ارتفعت الودائع المضمونة جزئياً في المدة ٢٠٠٥-٢٠١٠ بنسبة نمو قدر (١٧٧٪) وشهد نسبة النمو معدلات متناقصة في المدة التي تلت وصولاً الى مستوى (١٠,٢٪) كمعدل نمو سنوي للعام ٢٠٢٢. أما عن مؤشري حصة الودائع المضمونة كلياً وجزئياً كنسبة من اجمالي الودائع المضمونة، نلاحظ أن الودائع المضمونة جزئياً يستحوذ على الحصة العظمى من اجمالي الودائع المضمونة. ويتبين من الجدول (٢) أن تركز الودائع المضمونة في أكبر خمسة مصارف على مستوى القطاع المصرفي الأردني قد شهد ارتفاعاً لغاية عام ٢٠١٥ ليبلغ تركيزاً عالياً بمستوى (٩٣٪)، لينخفض في المدة التي تلت الى مستوى (٦٠,٧٪)، ليعاود الارتفاع ثانية وصولاً الى مستويات قريبة لمستوى بداية المدة.

ثالثاً: الجانب التطبيقي

١- البيانات

ينبغي التذكير هنا أن التنمية المالية كمؤشر رئيس يتكون من مؤشرات فرعية عدة هي: مؤشر النفاذ المالي، مؤشر العمق المالي، ومؤشر الكفاءة المالية. وتعتبر هذه المؤشرات الفرعية عن معدل مؤشرات فرعية أخرى. إذ تسعى هذه الدراسة الى قياس تأثير نظام التأمين على الودائع في التنمية المالية في الأردن من خلال الاستعانة بمؤشرات التنمية المالية وبعض من مؤشرات نظام ضمان الودائع في الأردن. وقد تم استسقاء بيانات مؤشر التنمية المالية ونمو الناتج المحلي الاجمالي من الموقع الالكتروني للبنك الدولي، في حين تم جمع مؤشرات نظام التأمين الودائع في الأردن من تقارير مؤسسة ضمان الودائع الأردني.

يشمل البحث سلسلة زمنية تمتد (٢٠٠٢-٢٠٢٢)، ليتم اختبار الأثر بين مؤشرات التأمين على الودائع من جهة ومؤشر التنمية المالية كمؤشر عام مرة، بذلك تمثلت متغيرات الجانب القياسي بالآتي: المتغير التابع هو: مؤشر التنمية المالية **Financial Development Index** بالرمز (FDI). أما المتغيرات المستقلة، فهي:

- **عدد المضمون ودائعهم بشكل كلي وتم ترميزه (AC):** ويشير الى عدد المودعين المؤمن على وداائعهم بشكل كلي فهي كما أسلفنا الودائع التي تساوي (٥٠٠٠٠) خمسين ألف دينار أو تقل.

- **عدد المضمون ودائعهم بشكل جزني وتم ترميزه (PC):** يشير الى عدد المودعين المؤمن على وداائعهم بشكل جزني فهي كما أسلفنا الودائع التي تزيد قيمتها عن (٥٠٠٠٠) خمسين الف دينار.

- **نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP):** معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للمدة المذكورة ويعبر الجدول (٣) عن الخلاصة الإحصائية للبيانات المستخدمة.

جدول (٣): الملخص الإحصائي للبيانات

	FDI	PC	AC	GDP
Mean	0.437143	67.25238	1673.324	4.012548
Median	0.400000	58.40000	1648.800	2.737180
Maximum	0.580000	135.0000	2233.900	8.567214
Minimum	0.350000	35.50000	1289.900	-1.102752
Std. Dev.	0.076821	27.56562	261.6528	2.671251
Skewness	0.410030	1.176302	0.495498	0.421888
Kurtosis	1.555127	3.401157	2.594224	2.270539
Jarque-Bera	2.415138	4.983712	1.003387	1.088562
Probability	0.298923	0.082756	0.605504	0.580259
Sum	9.180000	1412.300	35139.80	84.26351
Sum Sq. Dev.	0.118029	15197.27	1369243.	142.7117
Observations	21	21	21	21

المصدر: مخرجات برنامج EViews 12

يبين الجدول (٤) نتيجة اختبار جذر الوحدة (unit root tests) المختص بتحليل خواص السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة وتحديد رتبها التكاملية كل على حده من حيث درجة استقراريتها. وقد تم اعتماد اختبار فيليبس- بيرون (Phillip-PP test) و Perron باعتباره يقوم على أساس افتراض مفاده أن السلسلة الزمنية تتولد من خلال (Autoregressive Integrated Moving average) لذلك فهو أكثر ملائمة وأدق نتيجة للعينات الصغيرة. فتبين لنا مخرجات البرنامج (EViews) عدم سكون المتغيرات كافة في المستوى (At Level)، في حين أنها كانت ساكنة عند اعتماد الفرق الأول (At First Difference). بذلك يكون منهجية طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً (Fully Modified Least Squares) (FMOLS) هو النموذج الأنسب

للتعامل مع متغيرات الدراسة، لتوفر شرطي صغر حجم العينة وسكون المتغيرات بعد اعتماد الفرق الأول للمتغيرات كافة).
(Bashier and Amani,2014:85-92)

جدول (٤): اختبار جذر الوحدة PP

<u>At Level</u>		FDI	PC	AC	GDP
With Constant	t-Statistic	-1.0095	-1.9337	1.5758	-1.5034
	Prob.	0.7290	0.3113	0.9989	0.5113
		n0	n0	n0	n0
With C&T	t-Statistic	-1.9348	-2.3444	-0.7481	-2.7048
	Prob.	0.5995	0.3940	0.9541	0.2448
		n0	n0	n0	n0
Without C&T	t-Statistic	-1.6869	-0.6328	4.4962	-1.1578
	Prob.	0.0860	0.4304	0.9999	0.2165
		*	n0	n0	n0
<u>At First Difference</u>		d(FDI)	d(PC)	d(AC)	d(GDP)
With Constant	t-Statistic	-4.3696	-4.1376	-3.8649	-5.7299
	Prob.	0.0033	0.0053	0.0093	0.0002
		***	***	***	***
With C&T	t-Statistic	-4.2574	-4.0062	-4.0427	-5.5463
	Prob.	0.0169	0.0271	0.0253	0.0014
		**	**	**	***
Without C&T	t-Statistic	-4.1688	-4.2740	-2.0022	-5.8622
	Prob.	0.0003	0.0002	0.0458	0.0000
		***	***	**	***

المصدر: مخرجات برنامج EViews 12

٢- نموذج المربعات الصغرى المصححة كلياً

تم طرح منهجية المربعات الصغرى المصححة ذاتياً من قبل (Philips & Hansen, 1990) للحصول على التقدير الأمثل لانحدار التكامل المشترك الذي يضمن الكفاءة العالية في التقدير، فضلاً عن تعامله مع المشاكل القياسية، إذ تتميز منهجية (FMOLS) للحصول على التقديرات المثلى للانحدار المشترك، ويتم من خلاله تعديل المربعات الصغرى مع الأخذ بنظر الاعتبار الارتباط الذاتي والتجانس الذي ينتج عن علاقة التكامل المشترك، (Ali and Haydar,2024:٤٧) واستبعاد تأثير هذه الأخطاء القياسية بالارتكان الى منهجية غير معلمية. بذلك تستبعد هذه المنهجية آثار المشاكل القياسية المتمثلة بالارتباط الذاتي وتحيز المعلمات، فهذه الميزات غير متوفرة في منهجية المربعات الصغرى، في المقابل تتطلب منهجية المربعات الصغرى المصححة ذاتياً (FMOLS) وجود تكامل مشترك واحد على الأقل بين متغيرات النموذج. (Phillips, Peter CB, 1995: 1025) قبل اللجوء في اختبار التكامل المشترك بين متغيرات النموذج علينا تحديد فترات الابطاء المثلى، إذ يتبين في الجدول (٥) أن فترة الابطاء المثلى وفقاً لمعايير (LR, FPE, Akaike, HQ, SC, AIC) هو فترة واحدة.

جدول (٥): فترة الابطاء المثلى

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: FDI PC AC GDP						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-213.4591	NA	102673.8	22.89043	23.08926	22.92408
1	-157.5916	82.33101*	1624.686*	18.69386*	19.68800*	18.86210*
2	-144.2384	14.05601	2835.465	18.97247	20.76193	19.27531

المصدر: مخرجات برنامج EViews 12

للتأكد من احتواء النموذج لعلاقة التكامل المشترك بين متغيرات النموذج، وبعد الفحص عن جذر الوحدة للمتغيرات التي تبين انها مستقرة عند الفرق الأول (I_1) وفق اختبار (PP) في الجدول (٤)، بعد استيفاء شروط استخدامه المتمثل بصغر حجم العينة، واحتواء النموذج الى أكثر من متغيرين. من ثم تحديد فترة الابطاء الذي تم في الجدول (٥).

جدول (٦): اختبار جوهانسن للتكامل المشترك

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized	Trace		0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.810930	66.52842	54.07904	0.0026
At most 1	0.661437	34.88134	35.19275	0.0540
At most 2	0.416120	14.30348	20.26184	0.2691
At most 3	0.193262	4.080360	9.164546	0.4003
Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
Hypothesized	Max-Eigen		0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.810930	31.64708	28.58808	0.0197
At most 1	0.661437	20.57786	22.29962	0.0854
At most 2	0.416120	10.22312	15.89210	0.3144
At most 3	0.193262	4.080360	9.164546	0.4003

المصدر: مخرجات برنامج EViews 12

بإمكاننا الاعتماد على اختبار جوهانسن للتكامل المشترك المعروض نتائجه في الجدول (٦)، ويتبين منه أن هناك علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج ما يعني أن وجود علاقة طويلة الأجل بين التنمية المالية من جهة والمتغيرات المستقلة المتمثلة عدد المودعين المضمون ودائعهم كلياً، المودعين المضمون ودائعهم جزئياً، واجمالي الودائع المؤمنة كلياً.

٣- نتائج الانحدار بطريقة (FMOLS)

يظهر في الجدول (٥) نتائج الانحدار بطريقة (FMOLS) الذي يوضح علاقة المتغيرات المستقلة المتمثلة بكل من (عدد المودعين المضمون ودائعهم جزئياً، المودعين المضمون ودائعهم كلياً، ونمو الناتج المحلي الإجمالي) للفترة ٢٠٠٢-٢٠٢٢ بالمتغير التابع المتمثل بـ (التنمية المالية). إذ نلاحظ أن المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته (٨٨٪) من العوامل التي تؤثر في التنمية المالية في الأردن من خلال معامل التحديد (R^2)، ويصحح بنسبة (٨٦٪) وفقاً لقيمة معامل التحديد المصحح. وتشير معلمات النموذج الى الاتي:

- الأثر الايجابي الذي يتركه (PC) عدد المودعين المؤمن ودائعهم جزئياً لدى المصارف الأعضاء بنسبة (0.000947) في التنمية المالية في الأردن في الأجل الطويل. فارتفاع عدد المؤمن ودائعهم بشكل جزئي يؤدي الى تعزيز التنمية المالية في الأجل الطويل.

جدول (٧): نتائج الانحدار بطريقة FMOLS

Dependent Variable: FDI				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PC	0.000947	0.000256	3.702687	0.0019
AC	-0.000103	3.31E-05	-3.120723	0.0066
GDP	0.013946	0.003267	4.269183	0.0006
C	0.488721	0.067329	7.258663	0.0000
R-squared	0.883105	Mean dependent var		0.432500
Adjusted R-squared	0.861188	S.D. dependent var		0.075733
S.E. of regression	0.028216	Sum squared resid		0.012739
Long-run variance	0.000774			

المصدر: مخرجات برنامج EViews 12

- الأثر السلبي الذي يتركه (AC) عدد المودعين المؤمن ودائعهم بشكل كلي بنسبة (-0.000103) في التنمية المالية في الأردن في الأجل الطويل. علماً أن عدد المودعين المؤمن ودائعهم بشكل كلي يشكل النسبة الأعظم من بين اجمالي عدد المضمون ودائعهم لدى القطاع المصرفي الأردني بنسبة تتراوح بين (٩٥-٩٨٪) تقريباً. مايتفق مع رأي الفريق الذي أشار الى تكاليف نظام التأمين على الودائع، القائلة ان نظام التأمين على الودائع سيولد مخاطر مصرفية نتيجة الاستراتيجية المحببة للمخاطر التي ستتبعها الإدارات المصرفية في ظل وجود مؤسسة التأمين على الودائع الذي باعتباره تقع تكاليفها على عاتق صندوق مؤسسة التأمين على الودائع. ويتفق مخرجات جدول الانحدار مع دراسة (Cull and others, 2001) ودراسة (Cull and others, 2005) ودراسة (Chu, 2011).

- الأثر الإيجابي الذي يتركه النمو الاقتصادي في التنمية المالية في الأردن في الاجل الطويل، اذ يتفق مع النظرية الاقتصادية المبنية على فرضية اتباع الطلب (Demand-Following Hypothesis) وفقاً لكل من (Robinson 1952) و (Gurley & Shaw 1967).

الاستنتاجات:

- ١- يعد النظام المالي في ولاية نيويورك الامريكية أولى الأنظمة التي ولدت فيها نظام التأمين على الودائع منذ القرن التاسع عشر، إذ أخذت على عاتقها تعويض المودعين في حال التعثرات المصرفية، أما أول مؤسسة لضمان الودائع فقد تأسست في تشيكوسلوفاكيا في عشرينيات القرن العشرين، في حين عرف العالم العربي ضمان الودائع في ستينيات القرن العشرين الذي من خلال تأسيس مؤسسة ضمان الودائع اللبنانية.
- ٢- يعد نظام التأمين على الودائع من المفاصل الضرورية في القطاع المالي، للاستفادة من منافعه المتجسدة بزيادة ثقة العملاء في القطاع المصرفي، وبالتالي ارتفاع السيولة المصرفية نتيجة غزارة المصدر الذي يمول القطاع المصرفي، بالمقابل قد يكون مصدر المخاطر التي قد يتعرض اليه القطاع المصرفي احياناً.
- ٣- شهد الجهاز المصرفي الأردني نمواً في اجمالي الودائع المصرفية وعدد المودعين خلال الخمس سنوات الاولى من نشأة مؤسسة ضمان الودائع في الأردن، وقد بلغت هذه النسب ارتفاعات وصلت في بعض منها الى ١٠٠٪ تقريباً.
- ٤- تلعب مؤسسة ضمان الودائع الأردنية دوراً مهماً في ديمومة الاستقرار المالي فيه الى جانب التدابير التي تنفذها السلطات النقدية في تعزيز صلابة النظام المالي والاشراف عليه، وقد نتجت عن ولدت كل هذه العوامل صمود قطاع المالي الأردني امام الصدمات الخارجية، كالأزمة المالية العالمية كما اشارت اليه تقارير صندوق النقد الدولي عام ٢٠٢٣.
- ٥- تتأثر مؤشرات التنمية المالية في الأردن بعمل مؤسسة ضمان الودائع الأردنية، فالودائع المؤمنة بشكل كلي تؤثر سلباً في التنمية المالية، في حين تؤثر الودائع المؤمنة جزئياً ايجاباً في التنمية المالية.

المصادر

اولاً: المصادر العربية

- ١- الزعنون، محمد منصور، دور أنظمة التأمين على الودائع في تحسين إدارة مخاطر السيولة في البنوك: دراسة مقارنة، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قناة السويس، م٨، ١٤، ٢٠١٧.
- ٢- جودي، ليلي وفلة عاشور، دور نظام التأمين على الودائع في إدارة المخاطر المصرفية: دراسة حالة الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، م٢٠، ١٤، ٢٠٢٠.
- ٣- رامي يوسف عبيد، منظومة التأمين على الودائع المصرفية في الدول العربية الأدوار والاهداف، امانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربي، صندوق النقد العربي، رقم ١٨٣، ٢٠٢٢.
- ٤- عبطان، عبدالله خضر، ورفاه عدنان نجم، اثر سياسة التحرير المالي في النمو الاقتصادي الأردن أنموذجاً للمدة ١٩٩٠-٢٠٢١، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، م٨، ٣٤، ٢٠١٨.
- ٥- علي حسين زابر و نهاد عبدالكريم العبيدي، تطبيق نظام التأمين على الودائع في العراق ودوره في سلامة أداء المصارف التجارية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية، عدد ٣٣، مجلد ١٠، ٢٠١٥.
- ٦- محي الدين إسماعيل علم الدين، أساليب ضمان وتأمين الودائع البنكية، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، ٢٠١٠.
- ٧- مؤسسة ضمان الودائع الأردني، اعداد مختلفة.
- ٨- مؤسسة ضمان الودائع الأردني، التقرير السنوي ٢٠٢١.
- ٩- هدى محمد السيد بدوي "اثر التأمين على الودائع في تدعيم الإستقرار وسلامة الأداء المالي في البنوك المصرية". المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، عدد ٢، مجلد ٢١، ٢٠٢١.
- ١٠- ولاء عبدالنبي عبود، احمد صبيح عطية، فاعلية مؤسسات ضمان الودائع في تحقيق الاستقرار المصرفي: الأردن دراسة حالة، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية عدد ١٣، مجلد ٤٢، ٢٠٢١.

ثانياً: المصادر العربية المترجمة

- 1- Al-Za'noun, Muhammad Mansour, The Role of Deposit Insurance Systems in Improving Liquidity Risk Management in Banks: A Comparative Study, Scientific Journal of Commercial and Environmental Studies, Suez Canal University, Vol. 8, No. 1, 2017.
- 2- Joudy, Laila, and Fulla Ashour, The Role of Deposit Insurance Systems in Banking Risk Management: A Case Study of Algeria, Journal of Humanities, Vol. 20, No. 1, 2020.
- 3- Rami Yousef Obeid, The Banking Deposit Insurance System in Arab Countries: Roles and Objectives, Secretariat of the Council of Governors of Central Banks and Arab Monetary Agencies, Arab Monetary Fund, No. 183, 2022.
- 4- Abtan, Abdullah Khader, and Rafah Adnan Najm, The Impact of Financial Liberalization Policy on Economic Growth: Jordan as a Model for the Period 1990-2021, Kirkuk University Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 8, No. 3, 2018.
- 5- Ali Hussein Zayer and Nihad Abdul Karim Al-Obaidi, The Implementation of the Deposit Insurance System in Iraq and Its Role in the Soundness of Bank Performance Commercial, Al-Ghari Journal of Economic Sciences, Issue 33, Volume 10, 2015.
- 6- Muhiuddin Ismail Alamuddin, Methods of Guaranteeing and Insuring Bank Deposits, Dar Al-Nahda Al-Arabiya for Publishing and Distribution, 2010.
- 7- Jordanian Deposit Insurance Corporation, various issues.
- 8- Jordanian Deposit Insurance Corporation, Annual Report 2021.

- 9- Hoda Mohammed Al-Sayed Badawi, "The Impact of Deposit Insurance in Strengthening Stability and Sound Financial Performance in Egyptian Banks." Scientific Journal of Financial and Commercial Studies and Research, Issue 2, Volume 22, 2021.
- 10- Walaa Abdelnabi Abboud, Ahmed Subaih Attia, "The Effectiveness of Deposit Insurance Institutions in Achieving Banking Stability: Jordan as a Case Study," Al-Kut Journal of Economic and Administrative Sciences, Issue 13, Volume 42, 2021.

ثالثاً: المصادر الاجنبية

- 1- Ali Sozan S. Haydar. A Comprehensive Comparative Analysis of Weighted Least Squares and Robust Regression Models with Application. University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science (2024) 14 (3):45-56.
- 2- Ashı Demirgüç, Kunt, Edward Kane, Baybars Karacaovali, and Luc Laeven. *Deposit insurance around the world: A comprehensive database*. World Bank, 2012.
- 3- Bashier, Al-Abdulrazag, and Amani Jaser Siam. "Immigration and economic growth in Jordan: FMOLS approach." *International Journal of Humanities Social Sciences and Education (IJHSSE)* 1.9 (2014): 85-92.
- 4- Bhattacharya, Sudipto, Arnoud WA Boot, and Anjan V. Thakor. "The economics of bank regulation." *Journal of money, credit and banking* (1998): 745-770.
- 5- Calomiris, C., 1996. Building an incentive-compatible safety net: Special problems for developing countries. Columbia University working paper.
- 6- Chari, Varadarajan V., and Ravi Jagannathan. "Banking panics, information, and rational expectations equilibrium." *The Journal of Finance* 43.3 (1988): 749-761.
- 7- Cull, Robert J., Lemma W. Senbet, and Marco Sorge. *Deposit insurance and financial development*. Vol. 2682. World Bank Publications, 2001.
- 8- Cull, Robert, Lemma W. Senbet, and Marco Sorge. "Deposit insurance and financial development." *Journal of Money, Credit and Banking* (2005): 43-82.
- 9- Demirgüç-Kunt, A., Huizinga, H., 2004. Market discipline and deposit insurance. *Journal of Monetary Economics* 51, 375-399.
- 10- Diamond, Douglas W., and Philip H. Dybvig. "Bank runs, deposit insurance, and liquidity." *Journal of political economy* 91.3 (1983): 401-419.
- 11- Honohan, P., Klingebiel, D., 2003. The fiscal cost implications of an accommodating approach to banking crises. *Journal of Banking and Finance* 27, 1539-1560.
- 12- Kane, E., 1995. Three paradigms for the role of capitalization requirements in insured financial institutions. *Journal of Banking and Finance* 19, 431-459.
- 13- Kane, E., 2000. Designing financial safety nets to fit country circumstances. World Bank Policy Research working paper No. 2453.
- 14- Kane, E., Klingebiel, D., 2004. Alternatives to blanket guarantees for containing a systemic crisis. *Journal of Financial Stability* 1, 31-63.
- 15- Kusairi, Suhal, Nur Azura Sanusi, and Abdul Ghafar Ismail. "Dilemma of deposit insurance policy in ASEAN countries: Does it promote banking industry stability or moral hazard?." *Borsa Istanbul Review* 18.1 (2018): 33-40.
- 16- Laeven, L., 2004. The political economy of deposit insurance. *Journal of Financial Services Research* 26, 201-224.
- 17- Lucy, Chernykh and Rebel A. Cole. "Does deposit insurance improve financial intermediation? Evidence from the Russian experiment." *Journal of Banking & Finance* 35.2 (2011): 388-402.
- 18- Nikolaj, Stella Suljic, Bojana Olgic Drazenovic, and Vesna Buterin. "European deposit insurance systems in the time of crisis." *Economic and Social Development: Book of Proceedings* (2019): 352-361.
- 19- Phillips, P. C. (1995). Fully modified least squares and vector autoregression. *Econometrica: Journal of the Econometric Society*, 1023-1078.